

الفصل 2

المشاركة والصوت المسموع والمواطنة الإيجابية للشباب



"علينا أن نتكاتف لنحقق أهداف الثورة، وأن نشارك بفاعلية في المجتمع وأن نتعاون مع الآخرين. ويجب علينا تجنب الانقسام لأن المخاطر التي تحق ببلادنا كبيرة للغاية. ويجب كذلك تنبيه الجماهير وإيقاظ الوعي لديهم، وهذا هو دور الطبقة السياسية. فيجب أن يكونوا مدركين لخطورة المرحلة التي تمر بها البلاد، وأن يستثمروا في بناء هذه المنظومة ويتجردوا من الأنانية ويسعوا لإجراح أهداف الثورة." إحدى طالبات المرحلة الثانوية، ولاية المهديّة (المنطقة الساحلية التونسية)

وهناك شواهد عالمية جديدة تثبت صحة العلاقة الإيجابية المتشابكة بين ممارسة المواطنة الإيجابية والنواحي الاقتصادية للشباب. لاسيما لمن هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. ويشير تحليل اقتصادي قياسي أجري مؤخرا إلى أن تحسين الحريات المدنية. بالإضافة إلى الحريات الاقتصادية، مثل تخفيض الضرائب واستقرار الأسعار، يؤدي إلى انخفاض معدل التمويل بين الشباب (أي الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب) انخفاضا كبيرا على المدى البعيد. ونتيجة لذلك، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن القيام بتحسين مستوى الحريات في المناطق النامية المختلفة ليصل إلى مستوى البلدان المتقدمة يؤدي على الأرجح إلى انخفاض معدلات التمويل بين الشباب بأكثر من النصف (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء) أو بنسبة 30 في المائة في أمريكا اللاتينية (Ivanic and La Cava، يصدر لاحقا). وبالرغم من أن بيانات المسوحات الكمية المتاحة لتونس لا تسمح بإجراء تقييم دقيق للعلاقة السببية بين الحريات المدنية - التي تمكّن الشباب من ممارسة المواطنة الإيجابية - وتراجع معدلات التمويل بين الشباب على المستوى القطري، فإن الشواهد العالمية تؤدي إلى استنتاج أنه كلما ترسخت جذور الحريات المدنية في البلاد لاسيما مع اتباع الأحكام الدستورية الجديدة، كان متوقعا انخفاض أعداد من هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب على نحو كبير.

منذ عام 2010، تصدرت الشباب والشبان التونسيون طليعة المشهد، مطالبين باستمرار التغييرات الاجتماعية ومعربين عن رغبتهم في المشاركة بفاعلية في الحياة العمومية، إلا أنه وكما يبيّن هذا الفصل، فحتى أوائل عام 2013 عندما تم الانتهاء من جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، اعتقد الشباب التونسي أنهم ما زالوا يفتقرون إلى القنوات المؤسسية اللازمة للمشاركة بفاعلية في تونس ما بعد الثورة، كما أعربوا عن انعدام ثقتهم تقريبا في المؤسسات السياسية والعمومية بالبلاد (Parker, 2013).

وتترتب على إشراك الشباب آثار مباشرة على الأصدّة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ويتطلب توفر قنوات مؤسسية للمشاركة بفاعلية في الحياة المجتمعية والعمومية. وبوجه عام، يتضمن إشراك الشباب القدرة على تقديم إسهامات اجتماعية ونيل التقدير والعيش بكرامة. ويعني إشراك الشباب الثقة والالتزام بأخذ زمام المبادرة الاقتصادية. ويمثل كذلك المواطنة الإيجابية الفاعلة كما سيتم تعريفه لاحقا في الإطار 1-2. وفي السياق التونسي الذي تغيّر في السنوات الأخيرة، يمكن اعتبار المواطنة الإيجابية مشاركة اجتماعية لتحقيق مُثُل الثورة.

الإطار 1-2. تعريف المواطنة الإيجابية

عرّف منتدى الشباب الأوروبي، وهو أحد أفضل المنتديات المناصرة للشباب وأكثرها تأثيرا في العالم، المواطنة الإيجابية بأنها امتلاك دور ووضع قانوني. ويلزم إرساء مزيج من التوجهات المحددة والترتيبات المؤسسية ليقوم الأفراد بممارسة "الإشراك والمشاركة والتأثير". ويشمل تعريف المواطنة هذا علاقات الفرد مع الآخرين وسوق العمل. وكذلك المسائل المتعلقة بالهوية الثقافية من منطلق أن الأفراد ينتمون للعديد من المجتمعات المحلية المختلفة - اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا- وبشركون فيها. وتستند المواطنة المعرّفة بالانتماء لأحد المجتمعات السياسية والقانونية والاجتماعية إلى مجموعة من القواعد القانونية التي تعرّف العضوية في المجتمع السياسي. وتشمل هذه القواعد الحقوق القانونية، مثل حرية التعبير والفكر والاعتقاد الديني والحق في التملك إلخ. والحقوق السياسية، مثل الحق في المشاركة وممارسة السلطة.

ومثل بقية نظرائهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن ثقة الشباب التونسي في المؤسسات العمومية تكاد تنعدم. ووفقا لاستطلاع غالوب العالمي لعام 2013 بشأن المستويات المعيشية وتقييم الحياة والرفاهة الاجتماعية والارتباط المجتمعي والعمل التطوعي والثقة في الحكومة الوطنية، جاءت التصورات السائدة بين الشباب في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الأدنى مقارنةً بالمناطق الأخرى. غير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضم عددا أكبر من الشباب الذين أفادوا بتدهور الأحوال المعيشية في عام 2013 مقارنة بعام 2012، وبأن لديهم قدرا أقل من الثقة في حكوماتهم الوطنية مقارنة بالشباب الأفريقي (استطلاع غالوب العالمي، 2013).

ويعتمد الشباب التونسي على أسرهم ومؤسساتهم الدينية. ويحظى الجيش والأئمة المحليون والمنظمات الدينية بالجانب الأكبر من ثقة الشباب بنسبة تصل إلى 80 في المائة، وهي تقريبا النسبة نفسها لمستوى الثقة في الأسرة (انظر الشكل 1-2). وعلى النقيض من ذلك، كانت الثقة في المؤسسات السياسية في أدنى مستوياتها خلال جمع البيانات: 8.8 في المائة فقط من شباب الريف و31.1 في المائة من شباب الحضر لديهم ثقة في المؤسسات السياسية. وفي المناطق الحضرية التونسية، حوِّز المدارس والجامعات، باعتبارها أماكن عمومية تتيح مساحات للحوار، على ثقة الشباب بنسبة تبلغ 80 في المائة تقريبا. وهناك اختلافات شديدة الوضوح بين الشباب الريفي والحضري، فإجمالا، تقل ثقة الشباب في الريف بقدر كبير في كل من الشرطة والحكومة والجهاز القضائي والصحافة والبلد، وعلى صعيد المؤسسات، يقل مستوى الثقة في المناطق الريفية التونسية بنسبة 20 في المائة في المتوسط عن مستواه في المناطق الحضرية. وتتشابه مستويات الثقة بين الشباب في المناطق الحضرية والريفية بغض النظر عن الوضع الوظيفي (انظر المرفق 2، والشكلين 1-2أ و1-2ب). وترتفع

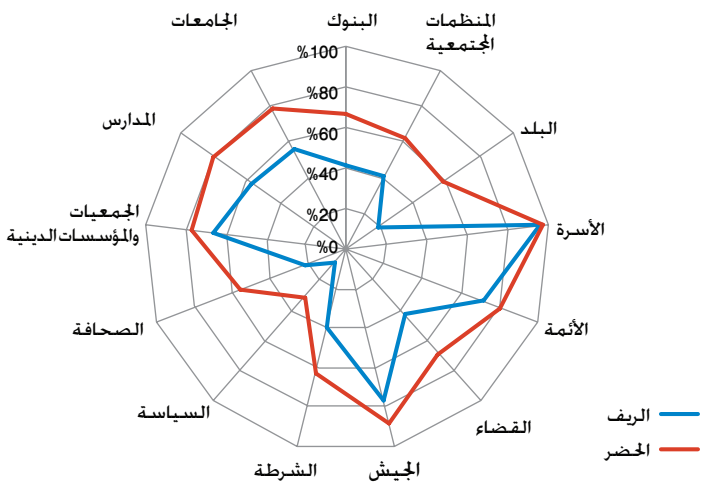
وبينما تبدو الآفاق مبشرة بالنسبة لتونس، فإن هذا الفصل يبيّن أن الشباب التونسي مازالوا يواجهون عقبات كبيرة أمام ممارسة المواطنة الإيجابية على نحو كامل. وحدث بعض الشباب في مقابلات أجريت معهم عن شعورهم بخيبة الأمل وضياع أحلامهم. لأنهم يعانون من استمرار غياب العدالة الاجتماعية وانعدام الفرص للمشاركة المدنية والسياسية، بالإضافة إلى البطالة التي يرون أنها تفاقمت بسبب المحسوبية والجهوية. كما أن الفجوة العميقة الملاحظة بين جيل الكبار الذي يهيمن على عملية اتخاذ القرار وجيل الشباب الذي يشعر بأنه محروم من الفرص ولا يمكنه التعبير عن رأيه في صياغة المستقبل، هي قضية بالغة الأهمية بتعيّن معالجتها لتحقيق استقرار البلد على المدى البعيد.

وفي الوقت ذاته، تظهر الأبحاث النوعية أنه بغض النظر عن نوع الجنس والمنطقة، استطاع الشباب التونسي وضع مجموعة من الإستراتيجيات للتغلب على هذه الأوضاع. وجمّع هذه الإستراتيجيات بين الأسرة والدين باعتبارهما ملاذًا آمنا من عدم الاستقرار. مع التركيز على قيم الجدارة والعمل الجاد والابتكار والسعي لتحقيق الذات وبذل الجهد لتدعيم الاستقلالية. وبالفعل، هناك فرص للمشاركة في العمليات المجتمعية والسياسية على المستويين المحلي والوطني، وإن كانت هذه الفرص غير شاملة لكنها أخذت في الاتساع. وتُعد الثقة في المؤسسات واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي عاملين رئيسيين يؤثران على نحو مباشر في مشاركة الشباب في المجتمع.

1-2 الثقة في المؤسسات

تعتمد المواطنة الإيجابية على الثقة والرغبة في الانخراط على نحو بناء مع المؤسسات، فبدون وجود حد أدنى من الثقة في المؤسسات، كالثقة في السياسيين المحليين والقضاء والشرطة والجماعات السياسية أو الدينية، يصعب على الشباب العمل على نحو بناء مع المؤسسات. وتعمل الثقة على تهيئة الأوضاع الملائمة لممارسة المواطنة الإيجابية وتُعد بالغة الأهمية لإشراك الشباب في القضايا التي تؤثر في مجتمعهم المحلي أو بلدهم. ويجب أن حوِّز المؤسسات على هذه الثقة. وتؤدي المعاملة الجائرة أو الظلم أو عنف الشرطة إلى تقويض الثقة في المؤسسات، تلك الثقة التي بدونها تلجأ المجتمعات عادةً إلى المواجهة والصدام.

الشكل 1-2. الثقة في المؤسسات العمومية والدينية



الإطار 2-2. الفنانون الشباب وحرية التعبير

أُستخدمت الفنون، وتحديدًا موسيقى الراب، للتعبير عن غضب الشباب من أوضاع البطالة والفقر والقمع السياسي. وبرز مغني الراب "الجنرال" بوصفه إحدى أيقونات الثورة. كما تُعتبر أغنيته "رايس البلاد" نشيدًا للثورة.

ومنذ اندلاع الثورة، استمر مغنو الراب في التعبير عن خيبة أمل الشباب، فألى جانب الصحفيين، عارض الكثير من الموسيقيين الحكومة المنتخبة في عام 2012 واستمروا في انتقاد وحشية الشرطة. معربين عن خيبة أملهم مما آلت إليه الثورة ومدافعين عن حرية التعبير. وألقي القبض على سبعة من مغني الراب في الأشهر الستة الأولى من عام 2012. وحُكِم على مغني الراب "ولد 15" بالسجن لمدة 21 شهرًا غيابيًا لاتهامه بتقديم أغنيات أُعتبرت مهينة للشرطة في حفل غنائي بمدينة الحمامات الشرقية. وبعد أن سلم نفسه للسلطات، أُعيدت محاكمته وصدر بحقه حكم بالسجن لأربعة أشهر قام باستئنافه. وتمت تبرئة مغني الراب "كلاي بي بي جي" نهائيًا في سبتمبر/أيلول 2013 بعد اتهامه وإعادة محاكمته مرتين بتهمة انتقاد الشرطة.

المصدر: الجزيرة 2013ب: Auffray, 2013.

مستويات الثقة بين الشباب التونسي في البنوك والصحافة ارتفعا طفيفًا بين الشباب الذين يعملون، وهي تعكس فيما عدا ذلك مستويات الثقة فيما بين نظرائهم في فئة الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب.

تتردد أصداء حالة السخط العام وانعدام الثقة في المؤسسات العمومية بين الشباب من خلال القنوات الثقافية بما في ذلك استخدام موسيقى الراب وغيرها من الأشكال الموسيقية. ومنذ بداية الاحتجاجات في ديسمبر/كانون الأول 2010، كانت الراب هي الموسيقى التصويرية لأحداث الثورة التونسية، بالإضافة إلى استخدام أنواع موسيقية أخرى هي البوب والروك والموسيقى الشعبية (انظر الإطار 2-2).

وكنظرائهم في مصر وليبيا، تقل ثقة الشباب التونسي في الصحافة إذ يرونها صحافة تجارية وبلا مصداقية. وفي حين كان يُنظر إلى وسائل التواصل الاجتماعي على أنها أسهمت في زيادة الوعي ومساندة الحشد الاجتماعي أثناء الثورة، فإنه يُنظر إليها الآن على نحو أكثر التباسًا، وفقًا لما ذكره معلم شاب:²

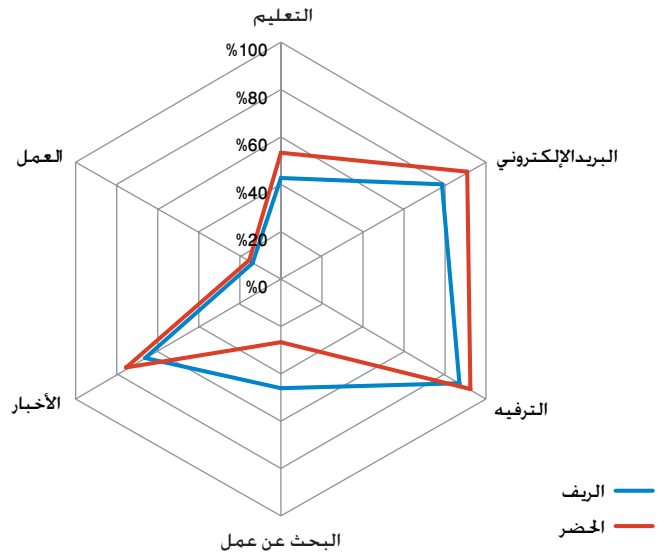
"لعب موقع فيسبوك دورا كبيرا في بداية الثورة. ومنذ قيام الثورة، يمتلك المنتمون للأحزاب المختلفة صفحات خاصة بهم يقومون بنشر برامجهم عليها. وبات شائعا رؤية الشتائم المتبادلة. وهذه المجادلات تدفع الثورة إلى الوراء بدلاً من خدمتها. وتحول فيسبوك، الذي يُعد أحد مصادر نجاح الثورة، إلى ساحة للهجوم على الأطراف الأخرى." معلم بإحدى المدارس الابتدائية، تونس.

2-2 الحصول على المعلومات

يعتمد الشباب التونسي على شبكة الإنترنت في الحصول على المعلومات أكثر من أية وسيلة أخرى. ويُستخدم الإنترنت على نحو رئيسي للترفيه وإرسال الرسائل الإلكترونية، ومطالعة الأخبار لكن الشبان والشابات يقضون أيضا جزءًا من وقتهم على الإنترنت في الدراسة أو العمل أو البحث عن فرص عمل (انظر الشكل 2-2). ويقوم نحو 50 في المائة من مجموع مستخدمي الإنترنت (43.3 في المائة في الريف و53.2 في المائة في الحضر) باستخدامه لأغراض تعليمية. ويستخدمه الكثير من الشباب في البحث عن فرص عمل (45.9 في المائة في الريف و26.8 في المائة في الحضر). وهناك واحد من بين كل ستة شباب تونسيين يستخدم الإنترنت في العمل (14.4 في المائة في الريف و15.9 في المائة في الحضر).

ينتشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية على نطاق واسع. فمن بين كل 10 شباب تونسيين في المناطق الريفية، هناك أكثر من تسعة شباب يمتلكون هواتف جوال. وبالمقارنة، فإن ما بين ثلث إلى ثلثي المستجيبين استخدموا شبكة الإنترنت في الشهر الماضي (34.3 في المائة في الريف، 60 في المائة في الحضر؛ انظر الشكل 2-3). ونحو ربع الشباب الذين جرت مقابلتهم هم أعضاء في أحد مواقع التواصل الاجتماعي، مثل موقع فيسبوك الذي يُستخدم على نحو رئيسي للتفاعل مع الأصدقاء وقراءة الأخبار. ولا يزال التلفاز المصدر الرئيسي للأخبار (68 في المائة) يليه الإنترنت (13 في المائة) ثم المناقشات الشخصية (12 في المائة).

الشكل 2-2. استخدام الإنترنت في الحصول على المعلومات



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ.
ملاحظة: الرقم يشمل جميع الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاما. كان مسموحا بإعطاء أكثر من إجابة أثناء إجراء المسح.

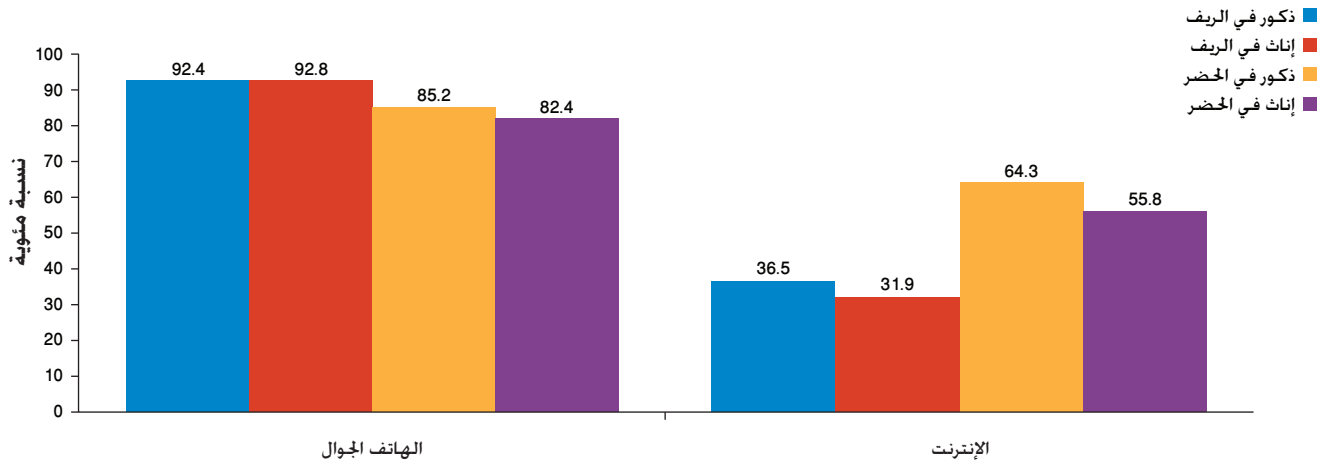
ويعتمد عدد ضئيل نسبيا على الإذاعة (6 في المائة). وأقل منه على الصحف (1 في المائة). ولا تزال إمكانية استخدام الإنترنت محدودة في كثير من المناطق الريفية. وهو ما تكون له انعكاسات على الحصول على معلومات عن سوق العمل. ومع ذلك، ساعد مستوى الاتصال المرتفع نسبيا على ظهور "ثقافة شبابية" ذات أساليب ومساحات وقنوات اتصال وأنشطة ترفيه خاصة بها ومختلفة عن "الثقافة الشبابية الرسمية" في عهد النظام السابق.

تحدث الخريجون الخاليون والسابقون كثيرا عن الإنترنت في مجموعات التركيز والمقابلات الفردية. ولدى الشباب موقف إيجابي للغاية تجاه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إذ يرونها مصدرا للمعرفة والتواصل عبر شبكات التواصل الافتراضية مع غيرهم من الشباب. وأداة للاتصال بوسائل الإعلام والترفيه العالمية. ووسيلة ناجعة لإيجاد فرص العمل. وقال أحد طلاب الماجستير من منطقة سيدي بوزيد (وسط غرب تونس) إن الإنترنت بمثابة "الأسرة الثانية" للشباب. ومن ناحية أخرى، رأى بعض المشاركين أن هناك بعدا مكانيا لاستخدام الإنترنت: فالفجوة الرقمية تفاقم الشعور بالإقصاء من المجتمع التونسي الأوسع بين الشباب الذين يعيشون داخله.

"لا يتوفر لدى السكان في المناطق الداخلية أي متنفس سوى لعب كرة القدم والسير في الشوارع والجلوس على المقاهي. ويشعر الطلاب بالملل في المدارس ولا يمكنهم تطوير قدراتهم من خلال الأنشطة الإبداعية أو وسائل الترفيه". أحد الطلاب. قصة

"لايجاد فرصة عمل. يجب عليك الدخول على الإنترنت. فهذا هو المكان الوحيد في البلاد الذي ليس به مكتب للعمل. وبالنسبة للمراكز العمومية للإنترنت"³. فلا يتوفر منها سوى القليل في وسط مدينة مدنين. والوصول إليها يستغرق ساعة زمنية ويكلف دينارين تونسيين [2.76 دولار (مقيسا بتعادل القوة الشرائية)]. وتخيل أن أي شخص يعيش في القرى المحيطة يجب عليه الانتقال إلى وسط المدينة والانتظار لساعة ثم دفع 10 دنانير تونسية [13.79 دولار (مقيسا بتعادل القوة الشرائية)] لمجرد التسجيل في مكتب العمل. فكيف يتسنى لأي شخص هنا الحصول على المعلومات؟" أحد الشباب العاطلين عن العمل الذين لم يكملوا المرحلة الثانوية. ولاية مدنين.

الشكل 3-2. توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الريف مقابل الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب. استخدام الهاتف الجوال والإنترنت في الشهر الماضي.

2-3 مشاركة الشباب في المجتمع المدني

منذ قيام الثورة، بات بوسع منظمات المجتمع المدني الدينية وغير الدينية تسجيل نفسها لدى الدولة، وقد تم تسجيل عدد متزايد من المنظمات التي تركز على المشاركة المدنية. وتلعب النقابات العمالية والائحادات الطلابية دورا مهما بوجه خاص في المجتمع المدني (المجلس البريطاني، 2013). فعلى سبيل المثال، قامت أربع من منظمات المجتمع المدني النافذة، بما في ذلك أكبر نقابة عمالية في البلاد، بالتوسط لإجراء الحوار الوطني بين الفرقاء السياسيين. ووفقا لتقديرات مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، فقد زاد عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة حوالي 50 في المائة منذ قيام الثورة ليرتفع من حوالي 10 آلاف إلى قرابة 15 ألف منظمة (المجلس البريطاني، 2013؛ خوجة وموسى 2012). وتحديدا، يزداد عدد مؤسسات الرعاية الدينية في الأحياء الحضرية وفي المناطق الداخلية الأشد تأثرا بأوضاع الفقر والإقصاء.

ورغم ذلك، لا ينشط سوى جزء صغير من الشباب التونسي في منظمات المجتمع المدني. ووفقا لاستقصاء أُجِري مؤخرا، فإن نسبة المشاركة في هذه المنظمات تقل لتصل إلى 3 في المائة بين شباب المناطق الريفية (المرصد الوطني للشباب التونسي، 2013). وتجدر الإشارة إلى أن أنواع العمل التطوعي الأكثر ذكرا، بين أوساط الشباب القلائل النشطين في منظمات المجتمع المدني، هي المنظمات العاملة في مجال التنمية الجهوية والأعمال الخيرية ومكافحة الفقر والشؤون الدينية والعلمية. كما تردد ذكر الأندية الرياضية والترفيهية في المقابلات النوعية. وعلى الرغم من تدني مستويات المشاركة في الجمعيات والمنظمات، فإن هناك 9 من بين كل 10 شباب تونسيين يرون أن التطوع في منظمات المجتمع المدني مهم لخدمة مجتمعاتهم المحلية، وفي المناطق الريفية التونسية، يرى نحو 92 في المائة من الشباب و85.2 في المائة من الشبان أن المنظمات المجتمعية مهمة للتنمية المحلية (انظر المرفق 2، الشكل 2-3). وتقل مستويات الثقة في المنظمات المجتمعية نسبيا في المناطق الريفية التونسية، ما قد يعكس التباين في الجودة وقدر التوجه السياسي الذي تبديه المنظمات القائمة. فلا يثق في المنظمات المجتمعية سوى 40.7 في المائة من الشباب و39.9 في المائة من الشبان في المناطق الريفية (انظر المرفق 2، الشكل 2-4). ويرتفع مستوى الثقة كثيرا في المناطق الحضرية التونسية حيث يقول 63.6 في المائة من الشباب و60.7 في المائة من الشبان إنهم يثقون في هذه المنظمات.

ولتعزيز المواطنة على نحو مستدام، يجب على الشباب الانتقال من "المواطنة الافتراضية" إلى المشاركة السياسية "الواقعية" على المستويين المحلي والوطني. وفي حين كان الشباب متحمسين للمشاركة في الحياة السياسية وتكوين الجمعيات، فإن ذلك لم يتم تنفيذه بعد تنفيذا فاعلا وكاملا. فعلى عكس التطلعات الواقعية التي ارتبطت بالثورة، تبرز مشاعر الشباب الخطر المحتمل للانخراط على وجه الحصر في حيز عام افتراضي.

" بحثت في جميع المعلومات المتاحة على فيسبوك للكشف عن نقاط الضعف في نظام الإدارة، فعلى فيسبوك، أتبنى موقفا انتقاديا. وأكون حرا ومحايذا، وأهاجم ما لا يروق لي. فتورة الرابع عشر من يناير/كانون الثاني هي قبل كل شيء ثورة نفسية انتقلت بنا من وضع الآخر. ونشعر بالحرية بعد القمع، الحرية في توصيل أفكارنا. ... وبعد الرابع عشر من يناير/كانون الثاني، تحرر الإنترنت من الرقابة تماما". أحد الخريجين العاطلين عن العمل، ولاية مدينين، جنوب شرق تونس

نحن نشاهد التلفاز، ونتصفح الإنترنت، ونذهب إلى المراكز العمومية للإنترنت لمطالعة صفحاتنا على فيسبوك. ونتواصل مع أصدقائنا في مدينة تونس، ونتابع الأخبار، ونعرف ماذا يجري من حولنا. أنا أود المشاركة والتعبير عن آرائي، لكنني لا أعرف كيف أقوم بذلك. إحدى الخريجات العاطلات، ولاية المهديّة، وسط شرق تونس

إن الانتقال من المواطنة الافتراضية إلى الإيجابية سيتطلب مهارات تنظيمية جديدة لا تقل أهمية عن مهارات ريادة الأعمال في بناء مؤسسة فاعلة. والشباب يمكنهم الاستفادة من الفرص لتعلم كيفية إنشاء الجمعيات وإدارتها بما في ذلك فهم البيئة القانونية للقيام بذلك، وإدارة الموازنات والتمتع بالمساءلة والشفافية المالية، وممارسة الضغوط على نحو فعال، والتعامل مع إستراتيجيات العلاقات العامة والاتصالات، وتخطيط الإجراءات الداخلية الديمقراطية وفق هياكل إدارية فاعلة، وتكوين شبكات إستراتيجية.

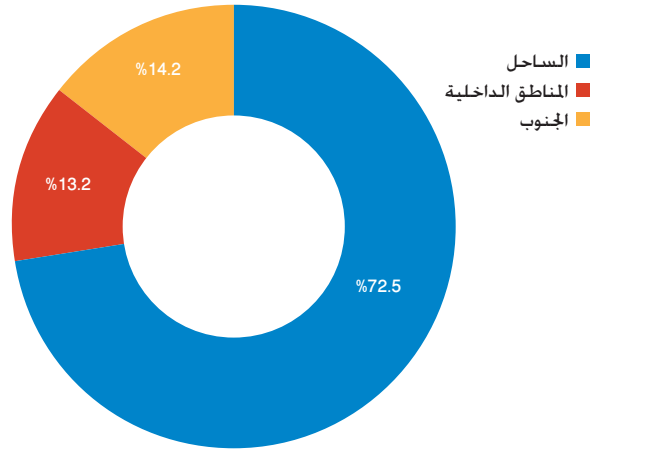
باعتبارها مجالا واعدا يقود الشباب إلى المواطنة الإيجابية في ظل النظرة الإيجابية المرتبطة بالعمل التطوعي. ويمكن مساندة مشاركة الشباب في المجتمع المدني، وخاصة في العمل التطوعي، باعتبارها وسيلة لتشجيع المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة. لاسيما على المستوى المحلي وفي أوساط الشباب المحرومين الأقل مشاركة في الوقت الحالي. ويجب أن يشمل العمل التطوعي الشباب غير النشطين الأقل تعليما (خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب) بما في ذلك الشابات والشبان في المناطق المهمشة والمناطق شبه الحضرية. ويصف الإطار 2-3 مشروعا يسانده البنك الدولي يقدم حوافز للشباب المحرومين ليقوموا بأعمال تطوعية في مجتمعاتهم المحلية، مع إتاحة الفرص لهم لاكتساب المهارات المرتبطة بالعمل.

وبوجه عام، ذكر الشباب أنهم لا يتحكمون في مسار حياتهم إلا بقدر محدود، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالتعليم والعمل. وقد يكون ذلك انعكاسا لعدم مشاركتهم في المجتمع المدني أو الشؤون السياسية. وتقل نسبة الشابات عن الشبان بين من أفادوا بأن لهم تأثيرا في اتخاذ القرارات المهمة في الحياة. ويتضح هذا الاختلاف على نحو أكبر بكثير بالنسبة للعمل والزواج منه بالنسبة للتعليم (انظر الشكل 2-5).

يشعر الشباب التونسي بأن أصواتهم لا تسمع على المستوى المحلي. فعند السؤال عما إذا كان رئيس البلدية أو المحافظ ينصت للشواغل المحلية، قال واحد فقط من بين كل 8 شباب في الريف إن السياسيين ينصتون لذلك. وهناك 11.5 في المائة من الشبان و12.4 في المائة من الشابات في ريف تونس يقولون إنهم يشعرون أن السياسيين المحليين ينصتون لشواغلهم (انظر الشكل 2-6). ويزيد التأثير المتصور للشباب على التنمية المحلية أكثر من ثلاثة أضعاف في المناطق الحضرية حيث قال 38 في المائة من الشبان و38.9 في المائة من الشابات إن رئيس البلدية أو المحافظ يهتم بالشواغل المحلية. وتبرز هذه التباينات الجهوية شدة إقصاء الشباب، لاسيما في ريف تونس.

يعتقد الشباب التونسي أنه لا يمكنهم بسهولة التأثير في العملية السياسية أو العملية الانتقالية بعد الثورة. ولعدم وجود قنوات للمشاركة على نحو بناء في العملية السياسية، فإن الشباب التونسي يعبرون عما بداخلهم من إحباط مفهوم بالخروج إلى الشوارع في احتجاجات باتت تميز مدينة تونس ما بعد الثورة. ولا تزال المقاهي المكان الرئيسي لمناقشة السياسة وفقاً لاستقصاء آخر عن الشباب أُجري مؤخرا. وقال 72 في المائة من جرت مقابلتهم إنهم يناقشون السياسة غالبا في المقاهي. في حين قال 50 في المائة منهم إن السياسة هي أحد الموضوعات المهمة التي تدور حولها المناقشات الأسرية (المركز الوطني للشباب التونسي - منتدى العلوم الاجتماعية 2013).

الشكل 2-4. توزيع المتطوعين من الشباب حسب المناطق



المصدر: البنك الدولي 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب في الحضر. لا تتوفر بيانات عن الشباب في الريف.

وتعد مستويات العمل التطوعي بين الشباب التونسي منخفضة للغاية، حيث تقل نسبة المشاركة في منظمات المجتمع المدني عن 1.5 في المائة من مجموع شباب الحضر، مما يشير إلى ضرورة وضع سياسة عمومية أكثر فاعلية لمساندة مشاركة الشباب في المجتمع المدني، لاسيما العمل التطوعي. وفي المناطق الحضرية، تزيد نسبة العمل التطوعي بين الشبان (2.12 في المائة) بواقع الضعف تقريبا عن نسبته بين الشابات (0.89 في المائة) (انظر المرفق 2، الشكل 2-5). ويعيش نحو ثلاثة أرباع المتطوعين من الشباب الحضري في المنطقة الساحلية (الشكل 2-4). ومقارنةً بذلك، لا يعيش سوى 13.2 في المائة من المتطوعين الشباب في المنطقة الداخلية بتونس، تليها المناطق الجنوبية حيث يعيش 14.2 في المائة من الشباب المتطوعين. ويبرز انخفاض المستوى العام للعمل التطوعي والتباينات الجهوية نطاق وضرورة مساندة العمل التطوعي بين الشباب في تونس، خاصة في المناطق الداخلية والجنوبية. بالرغم من أن مشاركة الشباب في المجتمع المدني لا تزال محدودة، لاسيما المشاركة التي يقودها الشباب، فإنه يجب النظر إليها

الإطار 2-3. مشروع إدماج: الاستثمار في إشراك الشباب في المناطق المتأخرة

تصميم المشروع: في أعقاب الثورة التونسية، أطلقت الحكومة التونسية مشروع إدماج الشباب لتدعيم إشراكهم بمساندة من الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية التابع للبنك الدولي الذي قدّم منحة لها. ويقدم المشروع، الذي يعني اسمه بالعربية "الإشراك والتعاون"، بديلاً قابلاً للتوسع لبرامج الأشغال العمومية المتاحة. فهو يعزز المشاركة والتنمية المجتمعية بقيادة الشباب. مع القيام في الوقت ذاته بتقديم مبالغ نقدية صغيرة للمشاركين.

ويقدم المشروع إعانات طارئة ويوفر فرص عمل قصيرة الأجل لثلاثة آلاف من الشباب الحاصلين على التعليم الثانوي أو ما دونه والذين يقع معظمهم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب في ولايتي القصيرين وسيليانا المحرومتين وسط غربي تونس. ويجمع المشروع الذي ينفذه المرصد الوطني للشباب بين التدريب لاكتساب المهارات والعمل التطوعي المجتمعي والتلمذة المهنية وإتاحة الفرص للعمل الحر. ويُعد المشروع فاعلاً نسبياً من ناحية التكلفة حيث يقل نصيب كل مستفيد من التكلفة عن ألف دولار، وهو ما يمكن خفضه لأقل من ذلك من خلال توسيع نطاق المشروع. **النتائج:** في إطار المشروع، يتلقى الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاماً تدريباً على المهارات الحياتية بما في ذلك التوعية المالية. ويتطوع المستفيدون للعمل لمدة تصل إلى خمسة أشهر في مشاريع مجتمعية تديرها منظمات المجتمع المدني المحلية. وتظهر النتائج الأولية للمشروع أن أكثر من 85 في المائة من المشاركين يرون أن التدريب مفيد. واكتسب 76 في المائة و80 في المائة من المستجيبين كفاءات فنية واجتماعية جديدة على التوالي. وتتفق هذه النتائج الإيجابية مع تقييم شمل أكثر من 200 برنامج دولي للخدمة المدنية، وهو ما أظهر زيادة في مهارات العمل والخيارات المهنية والتعليم وكذلك ارتفاع مستوى احترام الذات والشعور بالمسؤولية المدنية (McBride, Sherraden, and Benítez, 2003). كما أدى هذا المشروع بالفعل إلى تحسين العلاقات بين المنظمات الشبابية المحلية غير الحكومية والأجهزة الحكومية المحلية. وقامت الأجهزة الحكومية المحلية في ولايتي سيليانا والقصيرين بالفعل بتعبئة أموال إضافية لتكرار هذا المشروع وتوسيع نطاقه استناداً إلى نجاحه على أرض الواقع. وبشكل عام، يفيد هذا المشروع الشباب بمساعدتهم على كسر دائرة الخمول. كما يساند الشباب ويعزز الثقة والمشاركة في الحياة الاجتماعية العامة. الإدارة والمتابعة والتقييم: يُطبّق في هذا المشروع أسلوبٌ مبتكرٌ وفعالٌ من حيث التكلفة في المتابعة والتقييم باستخدام برنامج إلكتروني يسمح بإدخال البيانات وتحليلها خطياً ويُتاح استخدامه للعديد من أصحاب المصلحة. ويقوم المشروع بجمع الملاحظات التقييمية للمستفيدين المباشرين (عبر الهواتف الجوالة) بشأن جودة الخدمات وأثرها على الصلاحية للعمل.

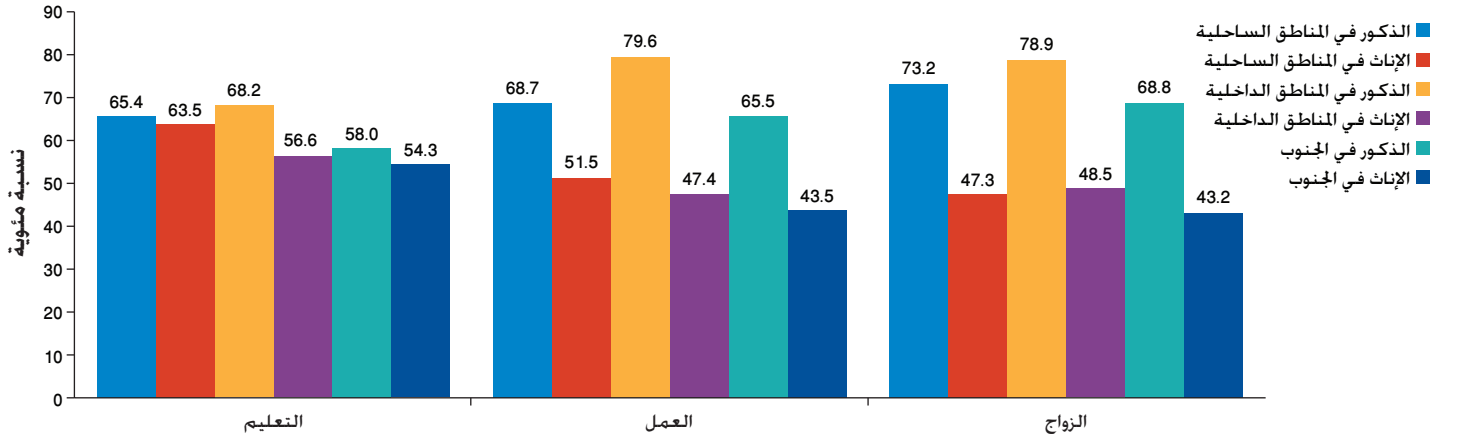
المصدر: المرصد الوطني للشباب التونسي - منتدى العلوم الاجتماعية والبنك الدولي، 2014.

4-2 المشاركة السياسية

وكان انخفاض نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات الوطنية التونسية في أكتوبر/تشرين الأول 2011 مثيراً للقلق بوجه خاص. فلم يصوت سوى نصف عدد من هم دون سن الثلاثين. وكانت المشاركة في المناطق الحضرية أعلى بقليل منها في المناطق الريفية (انظر المرفق 2، الشكل 2-6). وتشابهت نسبة التصويت للشباب والشبان على نحو كبير. ولم يرق سوى 17 في المائة من الشباب في الفئة العمرية 18-25 عاماً بالتسجيل للتصويت. وذلك وفقاً لاستقصاء أجراه المجلس البريطاني ومركز جرهارت بالجامعة الأمريكية في القاهرة (Parker, 2003).

المشاركة السياسية هي إحدى الركائز الأساسية للمواطنة الإيجابية. وتنطوي المشاركة على الانخراط في الأنشطة السياسية الرئيسية بما فيها التصويت والانضمام لأحد الأحزاب أو جماعات الضغط وتنظيم الحملات أو خوض الانتخابات. ولا تقتصر المشاركة على الانتخابات، فهي تشمل المشاركة في الخطاب العام من خلال القنوات المنظمة والالتماسات وغيرها من أشكال التعبير. ورغم ذلك، تُعد المشاركة في الانتخابات في تونس ما بعد الثورة مؤشراً مهماً على ثقة الجمهور في المؤسسات السياسية وممارسة الشباب للمواطنة الإيجابية. لاسيما لدورهم المحوري في الثورة.

الشكل 2-5. التأثير في حياة الشباب وتعليمهم والقرارات المتعلقة بعملهم



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ.

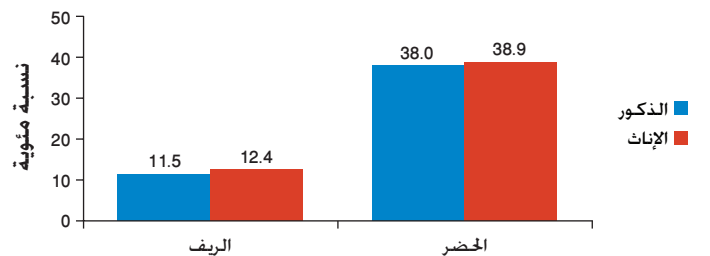
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب. أسئلة المسح: "هل لأسرتك دور قوي في اتخاذ القرارات المتعلقة بما يلي: (1) تعليمك؛ (2) مكان ونوع عملك؛ (3) من ستزوج؟"

"ثورة شباب أتت مجلس تأسيسي من المسنين". أحد النشطاء التونسيين الشباب (Parker, 2013)

هناك قصور شديد في تمثيل الشباب التونسي داخل المجلس التأسيسي؛ إذ لا تزيد نسبة الشباب دون سن الثلاثين عاما عن 4 في المائة من أعضاء المجلس التأسيسي وعددهم 216 عضوا. وفي حين تتراوح أعمار 17 في المائة من الأعضاء بين 30 و40 عاما، فإن النسبة المتبقية من الأعضاء (79 في المائة) فوق سن الأربعين. وقد فُرض على جميع الأحزاب المسجلة في انتخابات 2011 إدراج مرشحين من الشباب على قوائمها. ومع انتخاب عدد ضئيل من الشباب، ثبت لهم أن النظام يعطي امتيازات لكبار السن على الرغم مما ينص عليه القانون. وما لا شك فيه أن الثورة تفجرت من شدة الشعور بالاستياء، خاصة بين الشباب، ورغبة في القضاء على الممارسات السابقة. وقد اشتدت المعارضة من خلال الاتصالات الأفقية المباشرة ووجود شبكة فضفاضة بلا قيادة واضحة وعمليات بلا هيكل هرمي أو تنظيمي. لكن سرعان ما شعر الكثير من الشباب بخيبة الأمل من وظيفة السياسات الانتخابية. وتعارض انعدام المكاشفة بين الأحزاب القائمة وعقد الصفقات خلف الأبواب المغلقة مع مبدأ النزاهة والشفافية، مما أدى إلى إقصاء الجيل الذي له الفضل في إحداث التغيير السياسي. وقد أبدت ناشطة شابة الملاحظة التالية:

ويعكس انخفاض مستويات مشاركة الشباب السياسية المساحة المحدودة التي يرونها متاحة لهم داخل الأحزاب القائمة. فأتثناء مناقشات مجموعات التركيز، ذكر الشباب مرارا وتكرارا أن الثورة بدأها الشباب، لكن امتطأها الكبار والسياسيون الحاليون. وقد فتّرت حالة التفاؤل التي أطلقتها الثورة بسبب استمرار البطالة وتردي العدالة الاجتماعية واستمرار المحسوبية والجهوية كما كانتا في النظام القديم. ومع قلة المكاسب للمموسة منذ قيام الثورة، يبدو لكثيرين أن الشعور بخيبة الأمل قد ازداد ليتحول إلى شعور بالخيانة. وكان انخفاض المشاركة نسبياً في الانتخابات إشارة واضحة على شعور الشباب بخيبة الأمل وعدم ثقتهم في الأحزاب السياسية الرسمية. كما يتضح من المقولة أدناه:

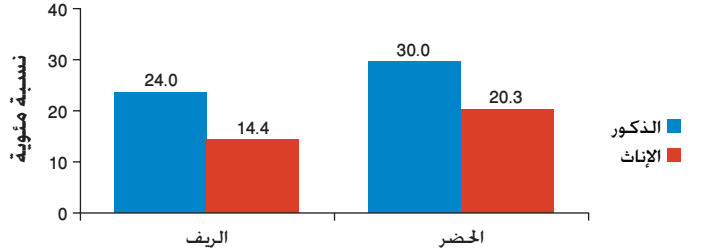
الشكل 2-6. تأثير الشباب في التنمية المحلية



المصدر: البنك الدولي 2012، د: 2012هـ.

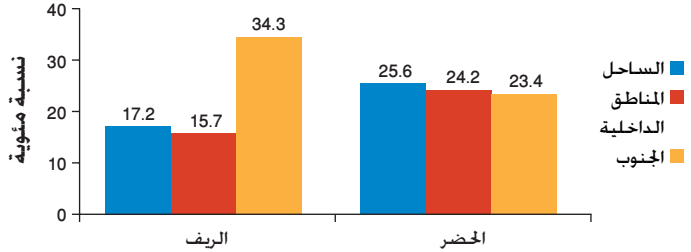
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

الشكل 7-2. معرفة الشباب بالسياسة. الريف مقابل الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012 هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

الشكل 8-2. معرفة الشباب بالسياسة. الريف مقابل الحضر



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012 هـ.
ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

"نعم، قمت بالتصويت في الانتخابات ولاحظت شيئين بعدها. الناس لديهم معتقداتهم الدينية ولا يفهمون فعليا في السياسة. فمن قاموا بالتصويت للنهضة ربطوا بين الحزب ودينهم. واعتقد المؤمنون، وليس المسيحيين، أن من الصواب التصويت لنصرة الإسلام". أحد الطلاب، ولاية المهديّة، وسط شرق تونس

"لدي كثير من الأصدقاء انضموا إلى الأحزاب السياسية بعد اندلاع الثورة، لكنهم انسحبوا منها بعد الانتخابات مباشرة لأنهم شعروا بخيبة الأمل من إستراتيجيات هذه الأحزاب. فلم يكن هناك تعاون بين الشباب وكبار السن داخل الحزب". إحدى الناشطات السياسيات، مدينة تونس (Parker، 2013).

وتقل المعرفة الذاتية بالسياسة بواقع الثلث تقريبا في المناطق الريفية مقارنة بالمراكز الحضرية. فلدى الشباب التونسيين في المناطق الريفية بالأقاليم الساحلية (17.2 في المائة) والمنطقة الداخلية (15.7 في المائة) معرفة محدودة نسبيا بالسياسة (انظر الشكل 2-8). وأفاد نظراؤهم في المناطق الحضرية بأنهم على دراية أفضل (25.6 في المائة في الساحل و24.2 في المائة في المنطقة الداخلية)، ويبدو أن الاستثناء هو الشباب التونسي في المناطق الريفية الجنوبية الذين تبين أنهم الأعلى دراية بالسياسة. فمن بين كل ثلاثة شباب، هناك أكثر من واحد يعتبرون أنفسهم على معرفة جيدة.

ينشط عدد ضئيل للغاية من الشباب التونسي في الأحزاب السياسية، مما يعكس الانفصال الكبير بين جيل الشباب والنظام السياسي. ولم ينخرط على نحو نشط في السياسة بالانتماء لأحزاب سياسية سوى نسبة ضئيلة لا تتجاوز 1.6 في المائة من أجريت مقابلات معهم في إطار مسح المناطق الريفية (انظر المرفق 2، الشكل 2-7). ولم يعرب سوى 11 في المائة عن نيته في الانضمام لحزب سياسي. في حين أن الغالبية العظمى (82 في المائة) ليس لديها حزب سياسي مفضّل (المرصد الوطني للشباب التونسي 2013). ولم يعتمز التصويت في الانتخابات المقبلة سوى نصف الشباب الريفي التونسي تقريبا (54 في المائة)، مما يعكس مستويات المشاركة نفسها في الانتخابات السابقة (المرصد الوطني للشباب التونسي 2013). وتتسق هذه النتائج مع استطلاع للرأي أجراه المرصد الوطني للشباب في أبريل/نيسان 2013 والذي أظهر تدني مستوى مشاركة الشباب في الحياة السياسية: لم تتجاوز نسبة مشاركة الشباب 2.7 في المائة، في حين لم تتجاوز نسبة التفضيل لحزب سياسي 19 في المائة من أجريت مقابلات معهم (المرصد الوطني للشباب التونسي - منتدى العلوم الاجتماعية 2013).

وهناك مدخل مهم للمشاركة السياسية يوفره قانون الانتخابات الجديد باشتماله على نص للشباب يحفز الأحزاب السياسية على ترشيح مرشحين منهم⁴، وتحديدًا، تقتضي المادة 25 من قانون الانتخابات ترشيح مرشح واحد على الأقل دون سن الخامسة والثلاثين ليكون ضمن المرشحين الأربعة الأوائل على كل قائمة انتخابية. ومن المهم أن تؤثر هذه المادة في نتائج الانتخابات الوطنية والجهوية والمحلية نظرا لأنها تسري على جميع القوائم الانتخابية للدوائر التي تضم أربعة مقاعد أو أكثر. لكن ترشيح الشباب لم يُنص عليه باعتباره اشتراطًا، بل تمت صياغته باعتباره حافزا ماليا. فأيّة قائمة انتخابية لا تستوفي هذا الاشتراط المتعلق بالشباب سيتم حجب نصف تمويلها العمومي.

يقول معظم الشباب التونسي إنهم لا يتابعون السياسة الداخلية. ففي المناطق الريفية التونسية، أفاد أقل من ربع الشباب (24 في المائة) وأقل من واحدة من بين كل سبع شباب بأنهم على دراية بالسياسة التونسية (انظر الشكل 2-7). ويرتفع مستوى المعرفة بالسياسة إلى حد ما في المناطق الحضرية، حيث قال نحو 30 في المائة من الشباب و20.3 في المائة من الشباب إنهم متابعون للشأن السياسي. ولا شك أن هذه النسبة الصغيرة نسبيا للشباب الذين يعتبرون أنفسهم على دراية بالسياسة - حتى في هذه الأوقات المسيية - تبرز صعوبة متابعة التطورات اليومية المعقدة في العمليات السياسية والحصول على معلومات سياسية مستقلة. وتشير الأبحاث النوعية أيضا إلى احتمالية التلاعب بالشباب الذين ليسوا على دراية كبيرة بالسياسة.

الإطار 2-4. حركة حكومتنا

تدعو الحركة المعروفة باسم "الشباب يقرر" الشباب إلى لعب دور كامل في السياسة الوطنية. وتعتمد الحركة في أنشطتها على وسائل التواصل الاجتماعي على نحو رئيسي. وفي ديسمبر/كانون الأول 2013، قام طارق الشنيتي، وهو ناشط حقوقي، بترشيح نفسه لرئاسة الحكومة بنشر سيرته الذاتية على فيسبوك. وسرعان ما حذا حذوه شباب تونسيون آخرون من بينهم باسم بوقرة رئيس جمعية إصلاح، وهي منظمة تسعى لإصلاح المنظومة الأمنية في تونس. وقام بوقرة بترشيح نفسه لتولي منصب كاتب دولة مكلف بإصلاح المنظومة الأمنية. وتلا ذلك بوقت قصير ظهور العديد من الصفحات الفرعية لحركة "الشباب يقرر" على فيسبوك والتي ينشر فيها شباب تونسيون سيرهم الذاتية على الإنترنت ويتطوعون للعمل داخل الحكومة.

وتعتبر الحركة بوضوح عن إحباط الشباب لعدم وجود صوت لهم في التشكيل السياسي الجديد. فمن المعلوم أن جميع من تولوا رئاسة الحكومة منذ قيام الثورة كانوا أكبر من 50 عاماً. وكان سن أحدهم 92 عاماً. وبلغ راشد الغنوشي، رئيس حزب النهضة الحاكم، من العمر 72 عاماً. كما يبلغ باجي قائد السبسي، رئيس حزب نداء تونس المعارض، 87 عاماً. وينظر الشباب التونسي إلى الصراعات السياسية الحالية على أنها ليست سوى عودة لأيديولوجيات وخصومات سياسية قديمة ارتبطت بمصالح مكتسبة من النظام البائد. وكما يوضح الشنيتي "هناك الآلاف من الشبان والشابات التونسيين الذين اكتسبوا من التعليم والخبرات ما يكفي ليكونوا قادرين على إدارة بلادنا. فهؤلاء الشباب يستحقون أن تُعطى لهم الفرصة لقيادة مرحلة الانتقال الديمقراطي. لأن الثورة في النهاية هي ثورتهم". ومن جانبه، قال بوقرة "حان الوقت لأن يبدأ الشباب اتخاذ القرارات بأنفسهم، بدلاً من أن يستخدمهم كبار السياسيين لخدمة مصالحهم السياسية".

المصادر: الجزيرة، 2013؛ المدونة السياسية التشريعية 2013: Samti، 2013.

وفي يناير/كانون الثاني 2014 وبعد إقرار الدستور الجديد، تمت استعادة قدر من التفاؤل. فبعد عامين من العمل داخل المجلس التأسيسي، تم الانتهاء من وضع مسودة للدستور وطرحها للتصويت في 26 يناير/كانون الثاني 2014. وصادق المجلس على الوثيقة بأغلبية 200 صوت مقابل 12. وامتناع 4 عن التصويت. ويبدو أن الدستور التونسي الجديد، الذي تمت صياغته خلال فترة من الاضطرابات وأعمال العنف المتفرقة، قد نجح في تسوية الخلافات السياسية - بما في ذلك دور الدين في الحكومة - ليصدر في النهاية دستورا تدميا وتوافقيا على نطاق واسع. ووفقا للدستور الجديد، ستكون الحكومة التونسية مفتوحة ولا مركزية. مع الاعتراف بالإسلام دينا للدولة وحماية حرية الاعتقاد في الوقت ذاته. ويتساوى مع ذلك في الأهمية نص المادة 8 على إشراك الشباب على أبعاد متعددة باعتباره مبدأ أساسيا لبناء الوطن:

وبالرغم من هذا الانفصال بين الممارسات السياسية الرئيسية والواقع الذي يواجهه الشباب التونسي، فإن هناك عناصر داخل جيل الشباب تسعى للإتيان بأفكار مبتكرة تعبر عن طموحاتها الديمقراطية لإعادة بناء المجتمع التونسي. وبعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي مباشرة، قامت منظمة "أنا يقظ"، وهي منظمة غير حكومية يقودها الشباب وتأسست بعد الثورة، بتنظيم "نموذج المجلس الوطني التأسيسي" والذي تقدّم فيه 217 شابا من مختلف أنحاء البلاد بمقترحات تشريعية لمستقبل تونس. وتم تقديم المقترحات بعد ذلك بوصفها توصيات إلى الأعضاء المنتخبين في المجلس. وقد ذُكر أن أعضاء المجلس اختاروا ثلاثة من مقترحات الشباب الستة ليتم تنفيذها (Parker, 2013). وبالإضافة إلى ذلك، تقترح حركة شبابية جديدة تكوين مجموعة من الشباب التونسي للمشاركة بصفتهم أعضاء متطوعين في الحكومة الجديدة (انظر الإطار 2-4).

الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن. تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاته وتعمل على تحميله المسؤولية وعلى توسيع إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.⁵

5-2 تعزيز المشاركة الكاملة للشباب في الحياة العمومية

يتيح الدستور الجديد إمكانية بدء مرحلة جديدة في تاريخ تونس السياسي، بما في ذلك إمكانية زيادة مشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرار، وهي مساحة للمجتمع المدني يحرض الشباب على شغلها. ويُعد الوقت ملائماً للنظر في اتخاذ إجراءات تدخلية تستهدف مساندة تطلعات الشباب وتعزيز مشاركتهم على المستويين المحلي والوطني وإعادة بناء ثقتهم في مؤسسات وضع السياسات مع سعيهم لبلوغ الأدوار التي لطالما سعوا إليها والتي بات الطريق إليها مهداً أخيراً. ولذلك، تستهدف التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات تقديم سبل ملموسة لمساندة إشراك الشباب من القاعدة إلى القمة. بدايةً من المستوى المحلي.

تقديم الحوافز للمنظمات غير الحكومية التي يقودها الشباب والعمل التطوعي

في حين تقدم العديد من المنظمات الدولية منحاً ملائمة للمنظمات الشبابية غير الحكومية، فإن تعقيد الاشتراطات الخاصة بها يميل في الغالب لصالح الشباب الأكثر تعليماً من المناطق الساحلية الحضرية. ويمكن تكملة هذه الجهود بتقديم برامج لمنح تنافسية تستهدف تنمية قدرات المنظمات الشبابية غير الحكومية على المستوى المحلي لخدمة وإشراك الشباب في المناطق شبه الحضرية والريفية والمتأخرة. ويجب تبسيط طلبات المنح لتتسنى مشاركة عدد أكبر من قطاع أوسع من الشباب أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك حوافز واضحة لإقامة شراكات مع المؤسسات العمومية المحلية والجمعيات الخيرية والمؤسسات الأخرى لضمان استدامة واتساع نطاق أنشطة المنظمات الشبابية غير الحكومية التي يقودها الشباب والعمل التطوعي المجتمعي. وأخيراً، يجب أن يتيح برنامج المنح أيضاً إمكانية بناء القدرات فيما يتعلق بكيفية إدارة الجمعيات بما يضمن مساءلتها المالية وقياس نتائجها.

توسيع نطاق مبادرات التنمية المجتمعية التي يقودها الشباب

لقد تمت تجربة مبادرات التنمية المجتمعية التي يقودها الشباب بنجاح في تونس. وتشتمل هذه الأنشطة على إجراء تحسينات مادية صغيرة للبنية التحتية المحلية والإدارة البيئية ومبادرات للسياسة البيئية وأنشطة مدرة للدخل مصممة خصيصاً للشباب والشبان وأنشطة تستهدف تحسين نظام الحكم المحلي. وأحد الأمثلة على ذلك مشروع "إدماج" الذي نفذه المرصد الوطني للشباب في ولايتي القصرين وسليانا (انظر الإطار 2-3). وتقوم المنظمات الشبابية أو المجموعات الشبابية المحلية، بمساندة المنظمات غير الحكومية المحلية والأجهزة الحكومية المحلية، بتحديد وتنفيذ هذه الأنشطة التي تستهدف بالأساس الشباب غير النشطين الحاصلين على التعليم الثانوي أو ما دونه مقابل إعانة شهرية صغيرة. ومن بين النواتج الإيجابية الأخرى لمشروع "إدماج" أنه أسهم في زيادة الثقة بين الشباب والمنظمات غير الحكومية المحلية والإدارات المحلية على الرغم من ارتفاع حدة التوترات في أعقاب ثورة عام 2011. وأظهرت الشواهد الدولية بشأن برامج مشابهة زيادة معدل المشاركة المدنية وإمكانية الحصول على وظائف بعد البرنامج بقدر أكبر من برامج الأشغال العمومية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة (Cunningham, Puerta, 2010 and Wuermli). وعلى نحو أكثر تحديداً، قد يكون من الملائم إعادة توجيه الموارد المالية من برامج الأشغال العمومية كثيفة العمالة نحو توسيع نطاق مبادرات التنمية المجتمعية التي يقودها الشباب. كآلية أكثر فاعلية وتمكينا.

بناء مؤسسات يقودها الشباب لتدعيم إبداء الرأي في عملية اتخاذ القرار وحقوق الإنسان

لقد حاول ممثلو الشباب التونسيين إنشاء هذه القنوات المؤسسية في السابق، لكن لم يتم بعد إضفاء الطابع الرسمي عليها ومساندتها على نحو ملائم لضمان استدامتها على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، التقى ممثلو الشباب في سبتمبر/أيلول 2012 بقيادة المجلس الوطني التأسيسي وبالوزير السابق لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية لتقديم تقرير اشتمل على توصيات بشأن إنشاء مجلس استشاري للشباب. كما اشتمل التقرير، الذي أعده 217 شاباً من جميع الولايات في شتى أنحاء البلاد، على نتائج تم استقاؤها من خمسة فرق العمل: (1) محاربة الفساد والإصلاح الإداري، (2) الشهداء وضحايا الثورة، (3) التخطيط والتنمية والتمويل، (4) الأسس والمبادئ العمومية للدستور، (5) هيكل الدستور. ورغم أن التقرير والمبادرة العمومية لقيتا قبولا جيداً من نواب تونسيين رفيعي المستوى، فإن قيادات الشباب يشيرون إلى عدم حدوث أية متابعة بعد ذلك (Actualités Tunisie News, 2012).

ملاحظات

1. في عددها الصادر بتاريخ 16 يونيو/حزيران 2014، ذكرت جريدة لوموند تحت عنوان "القضاء يلاحق شباب الثورة التونسية" أن الشباب المشاركين في الثورة تتم مقاضاتهم باستمرار بتهمة ارتكاب أعمال عنف وتخريب ضد أقسام الشرطة. وفي أعقاب الإضرابات عن الطعام وممارسة الضغوط من جانب أسر هؤلاء المحتجين، صدر قانون بالعفو في 2 يونيو/حزيران 2014 يشمل الفترة من 17 ديسمبر/كانون الأول 2010 إلى 28 فبراير/شباط 2011. ومع ذلك، استمرت المواجهات بشدة مع الشرطة بعد فبراير/شباط 2011.
2. يؤكد استقصاء المجلس البريطاني لعام 2013 هذه النتائج العامة.
3. المراكز العمومية للإنترنت هي خدمة مدعمة لإتاحة استخدام الإنترنت في المناطق الريفية.
4. أصدر المجلس الوطني التونسي قانون الانتخابات الجديد في 1 مايو/أيار 2014 (مؤسسة الياسمين 2014).
5. دستور الجمهورية التونسية، النسخة النهائية، 26 يناير/كانون الثاني 2014 (ترجمة غير رسمية).

وسيلزم إنشاء قنوات مؤسسية مناسبة لتدعيم مشاركة الشباب في وضع سياسة وطنية للشباب وتنفيذها. ففي معظم البلدان الأوروبية على سبيل المثال، يتم الاعتراف بالشباب والهيئات الممثلة لهم باعتبارهم أصحاب مصلحة في تنفيذ السياسات الوطنية للشباب، وهو نظام يُشار إليه باسم الإدارة المشتركة. ويعني هذا إشراك مجموعة من المنظمات الشبابية والطلابية، بالإضافة إلى المجالس الشبابية على المستويين الوطني والمحلي، والتي يمكن أن تعمل بمثابة قنوات لتوصيل صوت الشباب بشأن قضايا السياسة العمومية بالغة الأهمية. وفي تونس، يمكن أن يسهل إنشاء مثل هذه الهيئات الممثلة للشباب من فاعلية وتنسيق الخدمات الشبابية والبرامج الأخرى المرتبطة بالشباب والتعبير عنها لدى واضعي السياسات الوطنية أو السلطات، أو كليهما. على المستويين البلدي أو الإقليمي. كما يمكن أن تحظى مثل هذه العملية بمساندة من منتدى الشباب الأوروبي أو المجالس الشبابية الوطنية الراسخة، أو من كليهما، من خلال عملية التعلّم من النظراء وبرامج التبادل الشبابية.